دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في خيارات العلاقات العراقية-التركية

م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل* د. ايلاف راجح**

أثار توغل الجيش التركي في شمال العراق في مطلع شهر كانون الأول 2015 موجة غضب رسمية وشعبية في الشارع العراقي، الأمر الذي أدى إلى خروج مسيرة حاشدة من الجماهير المنددة بالوجود العسكري التركي على الأراضي العراقية. إذ عبر الحدود العراقية عدداً من الدبابات يقدر ب (25) دبابة يرافقها عدد من الجنود يتراوح من 1250 إلى 1500 توجهوا إلى معسكر بعشيقة بالقرب من محافظة الموصل. وقد أكد الموقف الرسمي التركي على إن هذا التحرك هو جزء من خطة مشتركة وضعها البلدان لمحاربة تنظيم (داعش) في الموصل من خلال تدريب وتسليح مقاتلي الحشد الوطني من المتطوعين من أبناء العشائر العراقية في محافظة الموصل والمناطق المحيطة بها.

جاء التوغل التركي في مرحلة حساسة جدا للحكومة العراقية لما تمر به من سلسلة من الأزمات المتلاحقة والمتزامنة التي تؤثر على الاستقرار الداخلي وقدرتها على مواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي. فتحَ هذا التوغل جبهة سياسية جديدة للحكومة العراقية لما كان لهذا التوغل من أثر كبير على غليان الشارع العراقي باتجاهين: الأول حمل الحكومة التركية جميع إرهاصات التفاعل الإقليمي السلبية تجاه العراق، والثاني حمل الحكومة العراقية مسؤولية الفشل في التصدي للأزمات المحلية و الخارجية. كما صعدت كثير من الفواعل المحلية المؤثرة من لهجتها تجاه الحكومة ترفض بذلك أي وجود عسكري على الأراضي العراقية وهدد بعضها باستخدام القوة ضد قوات الجيش التركي فضلاً عن أية قوات أخرى مهما كانت جنسيتها تروم دخول الأراضي العراقية.

يتساءل هذا البحث عن العلاقة التي تربط هذا التصرف التركي الأحادي الجانب و إرهاصات التفاعل الإقليمي بين مختلف الفواعل المحلية و الدولية، فضلاً عن تحليل نتائج هذا التوغل و الآثار التي سترتب على سياسة العراق الإقليمية.

المقدمة:

تقوم الدول ذات السلوك العقلاني، بمراقبة محيطها الإقليمي المباشر والتطورات الجارية فيه، من حيث تصاعد أو أفول الفرص والتهديدات أو بروز ادوار جديدة، ومدى تأثير ذلك في نفوذها ومكانتها الآنية والمستقبلية، ومن ثم تقوم بتغيير أو تعديل توجهاتها الإستراتيجية أو بعض سياساتها القائمة، استجابتا للمتغيرات، ودفاعا عن دورها وحفاظا على توازن القوى. وبالنسبة إلى تركيا التي تواجه تهديدات متصاعدةقد تضربدورها الإقليمي، وتزايد فاعلية أطراف إقليمية ودولية على حسابها في عمقها الحيوي الجغرافي والتاريخي، لتبدأ بالبحث عن البدائل الإستراتيجية التي تمكنها من تصحيح ميزان القوى لصالحها، وتواجه من خلالها التحديات الإقليمية والدولية المتصاعدة، وتحويلها إلى فرص يمكن استثمارها، لتصب في صالح نفوذها ودورها ومكانتها في المنطقة. وهكذا جاء التوغل التركي في العراق ليعبر عن تلك المخاوف من فقدان مكانتها الإقليمية، وليمثل في الوقت نفسه تلك الطموحات في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا انبثقت إشكالية الدراسة من عدة تساؤلات مهمة: لماذا جاء التوغل التركي بهذا التوقيت دون مشاورة الحكومة العراقية؟ وهل انتقلت الحرب بالوكالة من سوريا إلى العراق؟ وهل تركيا جادة في محاربة تنظيم (داعش)؟ أم في مصلحتها إطالة أزمة الوجود العسكري لـ(داعش) في العراق على خلفية ظروف الخلاف والمنافسة مع إيران وروسيا؟

وفي ضوء ما تقدم، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: أن التوغل التركي في العراق هوضرورة إستراتيجية تركية من أجل مواجهة التحديات القائمةوالترتيب لمرحلة لاحقة للمنطقة وليس للعراق فحسب. أي جزء أساس من التوازنات الإقليمية في المنطقة، ومن إعادة ترتيب وتوزيع النفوذ فيها.

وللتحقق من تلك الفرضية قسمت الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية، تناول المحور الأول التوغل التركي في العراق، أما المحور الثاني فقد تناول الدوافع والاهداف من ذلك التوغل، في حين عرج المحور الاخير على اثر التوغل التركي في خيارات العلاقات العراقية–التركية.

المحور الأول/ التوغل التركي في الأراضي العراقية

إن الأزمة الأخيرة بين العراق وتركيا، على خلفية الوجود العسكري التركي في قاعدة التدريب الأمامية في ناحية بعشيقة الواقعة في شمال العراق، قد أثار ردود فعل رسمية وشعبية على اثر ذلك التواجد والذي عد انتهاكا للسيادة وتهديدا لسلامة ووحدة الأراضي العراقية.

غير إن هذا التوغل والتواجد التركي، لم يكن السابقة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين، إذ سبقت هذه الحادثة العديد من التدخلات التركية في الأراضي العراقية، إذ أتاح انعدام الاستقرار في العراق، أولا أبان الحرب العراقية الإيرانية، ثم عقب حرب الخليج الثانية وفترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، لحزب العمال الكردستاني استخدام أراضي الشمال كمنطلق لشن غارات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات المضادة التركية. ولذلك حرصت تركيا في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على الإغارة عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني.[1] فأثناء الحرب العراقية_الإيرانية أبرمت مذكرة تفاهم في اذار عام 1983، لتتحول الى اتفاق تشرين الأول 1984 بين العراق وتركيا "اتفاق تعاون على حفظ امن الحدود"، والذي يسمح لكلا الدولتين بعد إخطار البلد الآخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الأكراد على عمق(10كم) داخل حدود البلد الآخر، وذلك من اجل الحفاظ على امن وسلامة امن الحدود بينهما، غير إن الوثيقة لم تسمح سوى بالقيام بأعمال ملاحقات للجماعات المسلحة، وليس بعمليات واسعة النطاق وطويلة الأمد.[2] وفي ضوء هذا استثمرت تركيا الاتفاق ثلاث مرات، من خلال توغلها في الأراضي العراقية بحجة مطاردة المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون والتي أخلت بالأمن في منطقة الحدود العراقية_التركية، قبل أن يقوم الجانب التركي بإلغاء هذا الاتفاق من جانب واحد في عام 1988.[3]

غير إن هذا الإلغاء لم يوقف الأمر من التدخلات المتعاقبة، إذ استغلت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة فراغ السلطة في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وقامت بشن حملة عسكرية عبر الحدود عام 1991 بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني،من خلال نشر ما يقرب من (15) ألف جندي من القوات الجوية والجيش والدرك للمشاركة في العمليات في شمال العراق. وكانت تلك ثاني أكبر حملة تشنها تركيا في أعقاب تدخلها العسكري في قبرص في عام 1974.[4] ومن خلال ذلك حاولت تركيا بهذه

الخروق للأراضي العراقية استعراض قوتها، وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها لاسيما بعد ما لحق بالعراق من تدمير لقوته العسكرية والاقتصادية وبنيته التحتية بسبب حرب الخليج الثانية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.[5]

ولتحقيق هدفها الحيوي المتمثل في اكتساب عمق استراتيجي في شمال العراق، بدأت "القوات المسلحة التركية" بإرساء وجود دائم لها بالتزامن مع حملاتها عبر الحدود. ففي عام 1994، اندلعت حرب أهلية بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق هما "الحزب الديمقراطي الكردستاني" ، و "الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي كان متحالفاً مع إيران و «حزب العمال الكردستاني» في ذلك الحين. وقد بقيت الحرب مستعرّةً على الرغم من وقف إطلاق النار المتكرر، الأمر الذي مهد الطريق لوجود تركي مفتوح الأفق في عدة قواعد عراقية، مع تعاون «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الضمني والصريح تدريجياً. وفي 20 آذار/ 1995 شنت "القوات المسلحة التركية" حملةً أكبر ضخامة، هي "عملية الفولاذ الأولى"، عبر نشر حوالي (35) ألف جندي على مسافة وصلت إلى حد (60) كيلومتراً في عمق الأراضي العراقية ومن خلال تعبئة "القيادة الجوية التكتيكية الثانية"، المتمركزة في مدينة ديار بكر، توغّلت "قوات العمليات الخاصة" بشكل أعمق داخل الأراضي العراقية بهدف جمع المعلومات العسكرية. وتبع ذلك سلسلة من العمليات متعددة الألوية في عام 1997، من بينها "عملية المطرقة".[6]ومنذ ذلك العام تواجد جنود أتراك بشكل دائم في قاعدة عسكرية في "بامرني" بمحافظة دهوك في إقليم كردستان، 45 كيلومترًا إلى الشمال من مركز المحافظة، بالإضافة إلى ثلاث قواعد عسكرية صغيرة في "غيريلوك" 40 كيلومترًا إلى شمال قضاء العمادية، و"كانيماسي" 115 كيلومترًا شمال مدينة دهوك، و"سيرسي" 30 كيلومترًا شمال قضاء زاخو قرب الحدود التركية وبدون موافقة الحكومة العراقية آنذاك.[7]

وعلى الرغم من تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العراقيين والاتراك بعد اسقاط النظام العراقي السابق من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام 2003، و شرح الموقف العراقي من القضايا العالقة وطمأنة الجانب التركي بشأن هواجسه المتعلقة بحزب العمال الكردستاني والتأكيد على حلّ قضايا القوميات المتعايشة في العراق وفق الدستور و القانون ،إلا إن الجانب التركي أبدى عدم تخليه عن مخاوفه، اذ اعلن وعلى الدوام قلقه تجاه القضية الكردية، ووضع التركمان في العراق وإزاء تحركات قوات حزب العمال الكردستاني ،وأدى

هـذا الإصـرار علـى الهـواجس إلـى تحشـد القـوات علـى الحـدود العراقيـة و قصـف القـرى الحدودية بين فترة وأخرى بل أدى إلى توغل القوات التركية في الأراضي العراقية بعد عام 2003 لأكثر من مرة لاسيما في الأعوام 2004، 2007 و 2008. لقد كانت الذريعة من هذا التوغل هو مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقي لاسيما مع الدعوات التركية المتكررة لضبط الحدود المشتركة من قبل الجانب العراقي. غير إن هذا لم يمنـع مـن اتجـاه العلاقـات العراقيـة_التركيـة إلـى المزيـد مـن الانفتـاح والتمـايز وعلـى جميـع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، ولهذا الغرض ولإيجاد الأرضية المشـتركة لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية في كلا البلدين وقع البلدان اتفاقية في 10تموز/يوليو 2008 لإنشاء المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك برئاسة رئيسا وزراء البلدين.[8]

غير إن هذه العلاقات البينية شهدت توتر مع بداية العقد الجديد، إذ أثيرت ثلاث مشكلات رئيسة بين أنقرة وبغداد منذ عام 2012: الأولى، حول تصدير النفط إلى تركيا من إقليم كردستان العراقية دون موافقة الحكومة العراقية والتي اندلعت في تموز/يوليو 2012. المشكلة الثانية، تمثلت بزيارات المسؤولين الأتراك إلى إقليم كردستان العراق من دون استئذان من الحكومة المركزية. المشكلة الثالثة تتلخص في العمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق بدون موافقة الجانب العراقي.[9] لتشهد العلاقات الثنائية حالة جمود ولمدة لا تقل عن 3 سنوات،عادت المحاولات المشتركة لإحيائها من جديد بعد تولي الدكتور حيدر العبادى رئاسة مجلس الوزراء في 2014. وفى تشرين الثاني من العام نفسه، تبادل رئيسا وزراء البلدين الزيارات الرسمية لينجم عن هذا التحرك الدبلوماسي إعادة عقد مجلس التعاون الاستراتيجي الذي لم يجتمع منذ عام 2009. تبعها انعقاد الدورة الـ 17 للجنة الاقتصادية المشتركة بين العراق وتركيا، التي انعقدت لآخر مرة عام 2006، في بغداد برئاسة وزير الطاقة التركي ووزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري.[10]

غير إن هذا التطور في العلاقات الثنائية، أصيب بانتكاسة ودخوله مرحلة الأزمة، على أثر التوغل الجيش التركي في شمال العراق في 4 كانون الأول/ديسمبر 2015، إذ عبر الحدود العراقية عدداً من الدبابات يقدر ب (25) دبابة يرافقها عدد من الجنود يتراوح من 150 إلى 350 توجهوا إلى معسكر بعشيقة32[11] كيلومترًا شمال مركز مدينة الموصل. اذ أكد الموقف الرسمي التركي على إن هذا التحرك هو جزء من خطة مشتركة وضعتها البلدان ضمن التحالف

الدولي التي تقوده الولايات المتحدة الأميركية[12]لمحاربة تنظيم (داعش) في الموصل من خلال تدريب وتسليح مقاتلي الحشد الوطني من المتطوعين من أبناء العشائر العراقية في محافظة الموصل والمناطق المحيطة بها.غير ان ما ينبغي الإشارة إليه، إن موافقة الحكومة العراقية على التوغل العسكري التركي هي شرط رئيس لكسبه الشرعية الدولية المطلوبة حتى لو كان ضمن جهود التحالف الدولي لمحاربة (داعش). ومع افتقار هذا الفعل للدعوة الرسمية من الحكومة العراقية، لإشراك القوات البرية التركية في الحرب على الإرهاب على الأراضي العراقية، فإن الموقف التركي من الناحية القانونية ضعيف و غير قانوني لعدم وجود أي إطار قانوني أو مسوغ رسمي يشرعن وجود هذه القوات.[13]

لقد جاء التوغل التركي في مرحلة حساسة جدا للحكومة العراقية لما تمر به من سلسلة من الأزمات المتلاحقة والمتزامنة التي تؤثر على الاستقرار الداخلي وقدرتها في مواجهة تنظيم (داعش). ضرب هذا التوغل جميع المبادرات الثنائية والدولية المشتركة الموجهة صوب هدف مقاتلة هذا التنظيم الإرهابي، كما فتح جبهة سياسية جديدة عمقت من تحديات الحكومة العراقية لما كان لهذا التوغل من أثر كبير على الرأي العام العراقي باتجاهين: الأول حمل الحكومة التركية جميع إرهاصات التفاعل الإقليمي السلبية تجاه العراق، والثاني حمل الحكومة العراقية مسؤولية الفشل في التصدي للأزمات المحلية. كما صعدت كثير من ضغط وخطاب الفواعل المحلية غير الدولتية (**N0n-state Actor**) المؤثرة تجاه الحكومة المركزية، رافضة بذلك أي وجود عسكري على الأراضي العراقية وهدد بعضها باستخدام القوة ضد قوات الجيش التركي فضلاً عن أية قوات أخرى مهما كانت جنسيتها تروم دخول الأراضي العراقية. وبذلك لم تحترم الحكومة التركية جميع المبادئ المتعلقة بحسن الجوار واحترام السيادة والحفاظ على السلم الإقليمي والدولي. حتى وان جاء توغلها هذا تحت ذرائع الحفاظ على الأمن التركي من حالة الفوضى التي تشوب شمال العراق والمجاورة جغرافيا لتركيا بسبب عدم قدرة الحكومة العراقية للسيطرة على الأمن في جانبها من الحدود وداخل إقليمها.[14]

لذلك فالموقف التركي لا ينطلق من الأرضية الشرعية ولا يكترث لها في الوقت الحاضر مع وجود جدل كبير حول شرعية التدخل الخارجي في حال وجود خطر مباشر يحيط بالأمن القومي لدولة ما بسبب عجز الدولة الأخرى على تأمين حدودها.[15] إلا أن المجتمع الدولي لا

يتعامل مع النيات[16] و إنما يتعامل مع المعطيات على ارض الواقع. إذ مع وجود مسوغ حقيقي للقلق التركي من جدية تهديد (داعش) لأمنها الإقليمي إلا انه لا يوجد أي اتفاق رسمي مع الحكومة العراقية يؤطر هذا التدخل مع عدم وجود أي قرار أممي يتيح لها فرصة التدخل العسكري المباشر.

المحور الثاني: دوافع وأهداف التوغل التركي:

منذ توغل القوات التركية والتحليلات تتباين حول مبررات هذا الفعل غير القانوني والذي انتهك السيادة العراقية و لم يحترم جميع المواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار. مما أدى إلى تصاعد الضغوط المحلية والإقليمية والدولية حول هذا الفعل التركي، مما جعل الأخيرة تبرر هذا التوغل بالآتي [17]:

1. بررت الجمهورية التركية تحركاتها الأخيرة من اجل القضاء على تنظيم (داعش) الإرهابي وتصحيح الظروف التي أدت إلى ظهوره.
2. ترى تركيا إن دخول القوات التركية للأراضي العراقية جاء لدعم أعمال التحالف الدولي الذي تشكل من أجل مكافحة تنظيم (داعش)، ولتقديم الدعم أيضاً لنضال العراق الذي يقع ثلث مساحة أراضيه تحت احتلال هذا التنظيم.
3. جاء التحرك التركي ضمن إطار التعاون المشترك لتدريب أكثر من 5 آلاف عنصر عراقي لغاية اليوم، فضلاً عن تقديمها شتى أنواع المعدات العسكرية للحكومة العراقية ولإدارة الإقليم الكردي العراقي.و اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لضمان أمن وسلامة المعسكر والمدربين الموجودين فيه. كما لم يتم تكليف هذه القوات بأية مهام ومسؤوليات قتالية.
4. تسعى تركيا إلى تأطير وجودها العسكري على الأراضي العراقية باتفاق رسمي لغرض اتخاذ مايلزم من إجراءات لزيادة أو تقليص عدد العناصر العسكريين و الأنشطة التي تجريها تركيا من أجل تدريب المتطوعين العراقيين في بعشيقة، وعدد العناصر الأتراك المتواجدين هناك.
5. تسعى تركيا لحماية أفراد قواتها الخاصة في معسكر للتدريب قرب ناحية بعشيقة.

غير إن للبيئة الإقليمية المحيطة وما تبعها من تفاعلات وتطورات دور بارز في تشكيل الحافز لدى صانع القرار التركي في صياغة السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لتحقيق

المصالح التركية في هكذا بيئة إقليمية غير مستقرة يعاد إنتاج وتوزيع النفوذ فيها، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. لهذا كان للتوغل التركي مجموعة دوافع وأهداف وطموحات جيواستراتيجية آنية ومستقبلية في هذا التوغل يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولا/ الأمن القومي التركي:ان تركيا دائماً ما تضع في سلمأولوياتهاالإقليمية عاملان مهمان: الاول يتعلق بحجم المخاطر الاقليمية المحيطة بها، والثاني يتعلق بتحقيق المكاسب الاقتصادية و الحفاظ على الهيبة الوطنية.لهذافإن السبب الرئيس للتدخل التركي في العراق هو احتواء مخاطر كبيرة تهدد أمنها القومي بصورة مباشرة لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) 40% من الأراضي العراقية عقب سقوط الموصل في حزيران 2014 وتوسعه باتجاه محافظتي صلاح الدين والانبار. لهذا برزت المخاوف من استمرار تنظيم (داعش) في التوسع والوصول إلى الحدود التركية لما لذلك من مخاطر على الأمن الداخلي والاجتماعي لتركيا. كما يأتي التهديد الذي تواجهه تركيا من تنظيم (داعش) على خلفية دخول تركيا في التحالف الدولي، وتصاعد حدَّة العداء بعد سماح تركيا بعبور مقاتلين أكراد من كردستان العراق عبر الأراضي التركية للقتال إلى جانب الأكراد في عين العرب "كوباني" السورية القريبة من الحدود التركية.وفي أعقاب تفجيرات "سروج" في ولاية أورفة على الحدود السورية في يوليو/تموز 2015؛ صعَّدت تركيا حملتها ضد التنظيم بعد الاتفاق على خطة مشتركة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطار عمليات التحالف الدولي. لهذا جاء التوغل إلى إحباط أي مخطط من ذلك التنظيم الهادف إلى إقامة أي توسع مستقبلي باتجاه كردستان وتركيا. لذلك، فان نشر دبابات وكتيبة مغاوير قوية بالقرب من المواقع الخاضعة لسيطرة تنظيم (داعش) في الموصل، أشارت أنقرة بأنها مستعدة لاستخدام أدوات القوة الصارمة في العراق عبر العمل مع حكومة إقليم كردستان او بمفردها، مستعرضةً بذلك نفوذها ضدتنظيم (داعش) أو حزب العمال الكردستاني.[18]

فعدم الاستقرار السياسي في العراق وانتشارمقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية المحاذية للحدود التركية.[19]حيث يخوض حزب العمال الكردستاني صراعًا مسلحًا مع القوات التركية منذ عقود ويشارك إلى جانب قوات البشمركة الكردية والميليشيات الأيزيدية بقتال تنظيم الدولة في مناطق قضاء سنجار غرب الموصل؛ ولعب دورًا في استعادة المدينة إلى جانب قوات البشمركة بإسناد جوي من طيران التحالف؛ ويسعى للحصول على موطئ قدم

يتيح له التواصل الجغرافي مع كلٍّ من أكراد تركيا وسوريا.[20]لهذا تخشى تركيا من أية متغيرات مفاجئة على الساحة العراقية من شأنها خلق بيئة الأمر الواقع التي قد تعزز من الرقعة الجغرافية التي تقع تحت سيطرة الأكراد سواء من حزب العمل الكردستاني أو إقليم كردستان العراق[21].لاسيما ما يمكن حزب العمال الكردستاني من استغلال هذه الفوضوإقامة مشروع خاص به بعد السيطرة على مساحة من الأراضي. لهذا قد يساعد هذا التوغل على تصفية القواعد والبنى التحتية العسكرية لحزب العمال الكردستاني وبقية الفصائل الكردية المؤيدة لمنح الحقوق القومية لأكراد تركيا. كما يساعد هذا التوغل على إقامة منطقة عازلة (**Buffer Zone**) تركية على النحو الذي يؤدي إلى منع عناصر حزب العمال الكردستاني من التسلل عبر الحدود.[22]وبذلك فإن الانتشار الأمامي قد يمهد الطريق أمام توغل أوسع في إطار المتابعة إذا ما دعت الحاجة. فتركيا تقصف مخيمات تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ عام **2007**. وإذا شعرت يوماً بالحاجة إلى شن عملية برية أيضاً، فقد يكون انتشار **3000** جندي[23]وعشرات دبابات القتال الرئيسية عبر الحدود أشبه بامتلاك قوة للرد السريع داخل العراق، سواء ضد حزب العمال الكردستاني أو تنظيم (داعش).[24]وهذا ما يلخص نقطتين أساسيتين لتدخل التركي هما، ضمان الاستقرار في شمال العراق، والحد من استخدام «حزب العمال الكردستاني» للمنطقة كملاذ آمن ونقطة انطلاق.[25]

كما أن السياسة التركية تجاه العراق لا تزال تتلخص في التخوف التركي من المشروع الكردي في العراق ومن القدرة على إقامة نظير له في سوريا سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة في الداخل التركي. إذ يؤدي هذا الملف دوراً كبيراً في تقلبات التوجهات التركية تجاه الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان.[26]وهذا ما أكد عليه الباحث(تورونك)بان حملات تركيا ضد مقاتلي حزب العمال الكردستانيفي شمال العراق مرتبط بالحراك السياسي الداخلي الرامي إلى حل مشكلة "المسالة الكردية" لمنح الأكراد الحكم الذاتي في الجنوب الذيسيعزز بفضل إدراج مدينة كركوك الغنية بالنفط إلىالإقليمالكرديالعراقي.[27] لهذا يعمل هذا التدخل على إضعاف النفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى الكردية العراقية، كذلك يعمل على تشتيت التمركز الديموغرافي الكردي، وذلك لان إقليم كردستان العراق أصبح قاعدة لتمركز الحركات التركية الموجودة في تركيا وسوريا وإيران، وأصبح يشكل ملاذا آمنا للحركات الانفصالية الكردية التي تستخدم الإقليم للتدريب والإسناد ومنطلقا لتنفيذ الهجمات.[28]على الرغم من ذلك جاءت

تصريحات رئيس الوزراء التركي لتؤكد "ترغب تركيا في وجود اربيل قوية قادرة على حماية نفسها من الجماعات الإرهابية سواء حزب العمال الكردستاني أو تنظيم داعش .. فضلاً عن تأمين الحدود مع الجانب التركي".[29]

ثانيا/ للوقوف بوجه الدور الروسي الجديد في المنطقة:يعتقد إن التحرك التركي في العراق جاء رداً على تعزيز الوجود العسكري الروسي في سوريا وتمسكها بخيار النظام السوري لقيادة سوريا ما بعد أزمة(داعش)، فضلاً عن تعزيز نشاط التحالف الروسي – الإيراني في المنطقة.

إذ أثارت سياسة التدخل الروسيفي سوريا التيانطلقتفيأيلول/سبتمبر 2015 من خلال إشراك نخبة من قواتها المسلحة على الأراضي السورية جدلاً كبيراً على المستويين الأكاديمي و الرسمي من أجل البحث في دوافع هذا التدخل، حيث ذهب البعض إلى أن التدخل الروسي جاء ليحقق جملة من الأهداف من بينها: 1– محاربة و مكافحة تنظيم (داعش) في العراق وسوريا. 2– الابقاء على نظام الاسد في سوريا. 3– خلق بيئة جديدة للتفاعل الإقليمي. بينما أحيى بعض الخبراء الدوليين تجربة الاتحاد السوفيتيفيأفغانستان من حيث قدرة روسيا على إدارة حرب باردة جديدة محدودة في القاعدة الجغرافية.بينما يرصد (ماكس فيشر) مجموعة أخرى من مسببات التدخل الروسي: أولا، الخوف من مخرجات الواقع السوري قبل التدخل الروسي. وثانيا، تقويض مشروع المعارضة المعتدلة التي تدعمها الولايات المتحدة وتركيا، ثالثا، يعد هذا التدخل ورقة مهمةلمساومة الغرب للحصول على تنازلات حول القضايا الرئيسة مثل سياسات الطاقة، الحصار الاقتصادي، و إقامة الترتيبات الأمنية المشتركة في أوروبا.[30] لهذا يؤكد (اولريتششميد) على أن روسيا تسعى إلى كسر العزلة الدولية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة و شركائها الأوروبيين على خلفية التدخل الروسي في أوكرانيا.[31]

ومن خلال ذلك ترغب روسيا في ترسيخ دورها السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط عموماوسوريا خصوصا، في مرحلة ما بعد الاتفاق السياسي، لذلك فهي تعمل على صياغة شروط الحل السياسي المتوقع من خلالها موقعها على ارض الواقع السوري. لهذافتعريف موسكوللإرهاب و فهمها للجماعات الإرهابية لا يقتصر على (داعش). ويعتقد من خلال ذلك إلى رغبتها في استهداف المعارضة السياسية المعتدلة في سوريا والمدعومة من قبل التحالف الدولي لاسيما الولايات المتحدة الأميركية وتركيا .[32] فهي بذلك تضغط على الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي للازمة السورية يشمل نظام الأسد و يمنحه دور

سياسي في مرحلة الحكومة الانتقالية وهذا يتنافى مع ما تريده تركيا التي تطالب بان يكون حل الأزمة السورية يتمثل في إقامة منطقة آمنة، وانتهاج إستراتيجية شاملة تواجه نظام الأسد وتنظيم الدولة معًا، والعمل على إيجاد حل سياسي للأزمة دون بقاء بشار الأسد.[33]

لهذا أدركت تركيا أنها كانت من بين الأهدافالأساسية لتدخل روسيا العسكري في سورية؛ إذ أضحت تخشى من أن يكرس هذا التدخل الوجود الروسي طويل المدى في جنوبها؛ ما يعزلها عن العالم العربي، و يمنع تواصلها مع دول الخليج العربية، وينهي دورها في المنطقة، وربما يدعم وجود كيان كردي مستقل بجوارها. كما تدرك تركيا أن هذاالتدخل جاء بعد أن بدأت تتبلور خطط تنفيذ المنطقة الآمنة، فسارعت روسيا إلى منع تحقيق أفضلية تركية في سورية، وعملت على تأسيس قاعدة جوية جديدة في ريف اللاذقية مجهزة وقابلة للتوسع؛ لتصبح ربما قاعدة متقدمة دائمة ومشرفة على سورية وتركيا وشرق المتوسط.[34]

وبذلك جاء التدخل الروسي المباشر في سوريا كعامل إرباك للحسابات التركية، خاصة أن الروس كثفوا قصفهم على المعارضة المعتدلة التي تراهن عليها أنقرة ومناطقَ التركمان الذين تعتبر أنقرة نفسها مسؤولة عن حمايتهم بحكم الرابط القومي، فضلًا عن استفزاز الطائرات الروسية للأتراك مرتين خلال أكتوبر/تشرين الأول باختراقها المجال الجوي التركي. وعلى الرغم من ذلك، حاولت تركيا التواصل مع الروس عبر الطرق الدبلوماسية والتفاهم والإقناع التي كان آخرها خلال لقاء بوتين وأردوغان على هامش قمة العشرين، ولكن أزمة إسقاط طائرة السوخوي 24 من قِبل الطائرات التركية بعد اختراق الأولى للأجواء التركية في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، فمنذ ذلك الحين صعّدت موسكو خطواتها ضد أنقرة، عبر فرض عقوبات تجارية على تركيا وإلغاء صفقات خطوط الأنابيب ونشر صواريخ من طراز "إس–400" في سوريا قادرة على بلوغ المجال الجوي التركي.مما عمل على توسيع الفجوة بين الطرفين وجعلت المواجهة بينهما أكثر سخونة. ومما يزيد من قلق أنقرة توجه الروس للانتقام عبر محاصرتها جيوبوليتيكيا، فمن الجنوب عملت روسيا على تعقيد المشهد في سوريا عبر تواصلها مع حزب العمال الكردستاني واستخدام ورقة الكيان الكردي كعامل ضغط على أنقرة، اذ بدأت روسيا بتوريد الأسلحة إلى «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سوريا، المتحالف مع «حزب العمال الكردستاني» الذي يقاتل تركيا في الوقت الراهن. فمن خلال اللعب على الورقة الكردية، يريد بوتين أن يظهر لأنقرة أن بإمكانه أن يولّد مشاكل

لتركيا من جميع الجهات، ومن داخل البلاد أيضاً ،ويقود لتحطيم آمال الأتراك بإقامة منطقة عازلة.[35] ومن الجنوب أيضاً، أي في العراق، نشئت المخاوف التركية من تحرك عسكري إيراني–روسي للتدخل في شمال العراق لاسيما ضمن الحرب الدولية ضد (داعش) وبالاتفاق مع الحكومة العراقية[36]، لاسيما بعد تشكيل مركز المعلومات الرباعي بين روسيا وإيران والعراق وسوريا في ايلول 2015 حيث اتخذ هذا التحالف بقيادة روسيا من بغداد مقرًّا لمكتب التنسيق الاستخباري له.[37]كما أن أنقرة تتفاعل مع ما يُعرف بـ "عقيدة جيراسيموف" التي تتبعها روسيا، والتي تنشئ من خلالها موسكو دائرة نفوذ في بلاد الشام عبر مقاربات غير ممنهجة، مثل التنسيق مع طهران وبغداد ودمشق بشأن مسارات صواريخ "كروز" من بحر قزوين إلى الداخل السوري.[38]فضلاً عن ذلك تتخوف تركيا وحلفائها من اتفاق محتمل بين العراق و روسيا لغرض إشراك الأخيرة في الحرب على الإرهاب داخل الأراضي العراقية لاسيما وان قسم كبير من الرأي العام العراقي وبعض الأطراف السياسية المؤثرة يتقبل هذا الدور الروسي أكثر من غيره من أطراف التفاعل الدولي.[39]ومن جهتها، وافقت أرمينيا على توحيد مجالها الجوي مع المجال الروسي لأغراض دفاعية، وبذلك تكون موسكو قد وصلت إلى الجبهة الشرقية لتركيا.[40]

وبذلك تصاعدت المخاوف التركية من الوجود الروسي في المنطقة لاسيما في ظل تاريخ طويل من التنافس الاستراتيجي مع إيران. و هنا يمكننا الاستطراد بالقول إن التفوق الروسي سيكون له نتائج ايجابية على الدور الإيراني بينما التراجع في الدور التركي سينجم عنه ضرر في المصالح الأميركية في المنطقة. وهنا يشير(باتريك مارتن) بان "الباب لا يزال مفتوحاً لروسيا لتصعيد دورها العسكري في العراق... حيث تهدف روسيا إلى منع انهيار نظام الأسدفي سوريا. يهدف كلاً من روسيا، إيران و نظام الأسد إلى إظهار تحالفهم بوصفه صاحب الأسبقية في محاربة داعش ويعملون على دعوة الولايات المتحدة وحلفاءها للانضمام إليهم من اجل التحكم بعملية توجيه الجهود الدولية لمكافحة **ISIS**."[41]

لذلك فإن تسلسل الإحداث الإقليمية والدولية جعل تركيا إمام مفترق خطير اوجب عليها اتخاذ خطوات جادة للدفاع عن أمنها القومي و دورها في تحالفاتها الإستراتيجية. الأمر الذي دفعها للتصرف في المنطقة الرخوة في الإقليم العراقي والتي تعد خارج سيطرة الحكومة العراقية وتقع تحت سيطرة تنظيم (داعش). و يرى البعض إن هذا التدخل وفي هذا التوقيت

ما هو إلا رد عاجل و سريع لانتشار القوات الروسية في سوريا وقطعها للطريق إمام إي تدخل إقليمي محتمل لإقامة مناطق عازلة داخل سوريا على القرب من الحدود التركية لخنق النظام السوري ودعم المعارضة السياسية لإسقاطه، وبهذا تحقق تركيا هدفين: الأول في إسقاط النظام السوري، والثاني في إخراج روسيا من دائرة التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.[42] وبذلك، تستخدم أنقرة قواتها العسكرية الخاصة لتُظهر عدم استعدادها للتراجع في إطار التنافس الإقليمي مع موسكو.

ثالثا/ دور الوكيل عن الولايات المتحدة الأميركية: تشكل تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية،العضو الأهم والحيويفي التحالف الدولي الذي شكلته في ايلول/سبتمر 2015 للقضاء على تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، نظرا لقربها الجغرافي، ولعلاقاتها الثقافية والجغرافية مع تلك المنطقة، فضلا الى ان تركيا عضو في حلف الـ(الناتو)، لهذا فتركيا قادرة على القيام بالدور الذي سيناط بها، اذ ستكون رصيدا وفاعلا ومؤثرا فيه.[43]

وفي ضوء ذلك، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية على تجاه التدخل الروسي على محورين رئيسين: الأول يتعلق بالجهود الدبلوماسية الأمريكية الخاصة تجاه الجانب الروسي؛ والثاني يتعلق بالتحرك الإستراتيجي بالوكالة من خلال الفواعل الإقليمية المتحالفة مع أميركا؛ حيث تمثل هذا الحراك الإقليمي بالمحور التركي–الخليجي الذي يسعى إلى تعطيل المشروع الإيراني– الروسي في المنطقة.

فموقف الولايات المتحدة لا يتسم بالضعف أو التراجع في المنطقة، بل يصفه البعض بالانسحاب التكتيكي المدروس بهدف تقييم قدرات الفاعلين الرئيسيين في المنطقة ووضع إستراتيجية جديدة تجاهها.[44] فتجربة العراق دفعت الولايات المتحدة لإعادة حساباتها بعناية قبل التدخل المباشر في سوريا،اذ ان الحل لا يتحمل مخاطر المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا.لاسيما بعد التصعيد الطائفي في المنطقة. فهذا التصعيد الطائفي أخذ بعداً جديداً من خلال دخولها القوي على معطيات التفاعل في الساحة السياسية الإقليمي. حيث بدأت عملية الاستقطاب الإقليمي تأخذ من البعد الطائفي محركاً رئيساً لسياساتها. لتكون هناك ثلاثة صراعات مدمرة في الشرق الأوسط: 1– الصراع العربيالإسرائيلي. 2– الصراع الطائفي لاسيما التي تقوده الفواعل غير الدولتية كوكلاء عن الفواعل الاقليمية. 3– الصراع بين الفواعل الدولية في البيئة الإقليمية.

واستنادا إلى برنارد لويس فان الصراع الطائفي[45] هو الأشد فتكاً ببيئة الشرق الأوسط لاسيما إذا ما تم توظيفه من قبل القوى الدولية في تنافسها على النفوذ في المنطقة. إن البيئة العراقية–السورية خصبة لهكذا صراع.فبيئة الصراع المركبة والمعقدة هذه ستؤدي إلىإلحاق ضرر جسيم في الهوية الوطنية و القومية في المنطقة العربية؛ إذ سيكون هذا الصراع شرارة انطلاق حقبة سياسية جديدة في الشرق الاوسط لاسيما و ان العدو الأقرب والأول للتنظيمات الإرهابية ينقسم إلى سياسي يتمثل بالأنظمة السياسية الحالية في الدول العربية؛ و ديني يتمثل في استهدافهم للطوائف، بينما العدو البعيد يتمثل في الغرب.[46].

لذلك فان الأقرب لمعطيات الواقع الإقليمي والتي تشير الى وجود رغبة أمريكية للتقارب مع روسيا لتقسيم الأدوار و الكلف في إدارة الشؤون الشرق الأوسط و من بينها الحرب على (داعش)، غيرإن هذا التقارب لن يتحقق إلا من خلال إحداث فعل إقليمي من قبل لاعب إقليمي مؤثر قادر على موازنة الدور الروسي في المنطقة، لذلك من المحتمل أن يكون التوغل التركي ما هو إلا أداء قامت به بالوكالة وجدته يخدم مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى. وهذا ما يتيح في المقابل لتركيا بان تصبح الحليف الرئيسي والموثوق للولايات المتحدة في الشرق الأوسط – باستثناء إسرائيل– لاسيما بعد رسم وصياغة النفوذ الجديد في المنطقة، ليحقق الهدف التركي من إعادة نفوذها كلاعب أساس ومؤثر في تفاعلات وتوازنات منطقة الشرق الأوسط.[47]

فضلا عن ذلك يؤكد الباحث الأميركي **TylorDurden**[48] بأن الرفض التي واجهته الولايات المتحدة من قبل الأطراف السياسية العراقية المؤثرة لغرض إشراك قوات برية أميركية لمحاربة (داعش)، دفع تركيا وبالتشاور مع السيد **Brett McGurk**، المبعوث الرئاسي الخاص لمحاربة (داعش)، من اجل القيام بخطوة جريئة تجبر الحكومة العراقية على التشاور مع الشركاء السياسيين المحليين من أجل الموافقة على إشراك قوات برية أمريكية أو دولية مشتركة لمحاربة (داعش) ومن ثم الإشراف على العملية التأهيلية للمناطق التي ستحرر من قبضة (داعش).

رابعا/ التنافس التركي–الايراني:يشير الباحث **Charles Glass**[49] إن التدخل التركي في العراق يصب في مصلحة تنظيم (داعش) وذلك لان تركيا لا ترغب في القضاء على التنظيم حتى تسيطر هي على المخرجات المحتملة لتحرير الموصل من التنظيم وبهذا هي تطيل في

عمر الأزمة لحين اكتساب فواعلها الداخلية في العراق القدرة المطلوبة للتأثير في البيئة السياسية. و قد يثار سؤال مهم عن ماهية اللاعبين الذي تنوب عنهم تركيا في العراق، ولأية دوافع سياسية. يجيب المتخصصان التركيان السيد **CengizCandar**[50] و السيد **MetinGurcan** على هذا السؤال بالإشارة إلى التنافس التاريخي بين تركيا وإيران للسيطرة على المنطقة والعراق تحديداً.[51] ويؤكدان على إن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان تطمح إلى استعادة دورها الريادي في الساحة العراقية. إلا أن ما يعيقها عن أداء هذا الدور هو الوجود الإيراني الفاعل والمؤثر والقريب من عملية صنع القرار في العراق سواء بفواعله الرسمية او غير الرسمية.[52]

لذلك فإن التوغل التركي جاء بالاتفاق مع بعض القيادات العربيةفي العراق و تحديداً المحافظ المقال السيد اثيل النجيفي من أجل تدريب وتسليح قوات الحشد الوطني التي تشكلت من المتطوعين من أبناء العشائر العراقية المقيمة في شمال العراق. ويرى أنصار هذا الرأي و اغلبهم من الباحثين الأتراك[53] ومن بينهم القنصل التركي العام السابق في الموصل السيد **OzturkYilmaz** على أن التوغل التركي يهدف إلى التأثير بمخرجات تحرير الموصل من (داعش) لموازنة الدور الإيراني، وكذلك للمشاركة في عملية إعادة تأهيل المدينة.[54]كذلك لتوجيه ضغط على الحكومة العراقية ومن خلال بعضالأطراف السياسية المحلية من أجل إقامة فيدرالية في شمال العراق ملاصقة لإقليم كردستان والتي قد تلعب دور محوري بوصفها منطقة عازلة للتدخل الإقليمي المنافس لتركيا والمتمثل بإيران.

<u>خامسا/ التقارب التركي–السعودي:</u> ادركت تركيا حجم الصعوبات التي تعترض حسم الازمة في العراق او سوريا، ولاسيما حجم الدعم الدولي والإقليمي الذي حظي به النظام السوري، ما يعد تهديدا لدور تركيا واحتمال هيمن قوى منافسة على المنطقة، وفي ظل هذه الظروف أدركت صعوبة تغيير الأوضاع بجهد أو بتدخل تركي منفرد، والحاجة بدلا من ذلك إلى الاعتماد على التنسيق مع حلفائها من اجل تصحيح ميزان القوى المعرض للاختلال.[55] وهذا ما أعلن عنه رئيس الحكومة التركية احمد داود اغلو، بان محاربة (داعش) كأولوية "تتطلب إستراتيجية متكاملة تنهي فراغ السلطة في سورية، وتتضمن حملة جوية ووجود جنود على الأرض. ولكن تركيا لوحدها لا تستطيع القيام بهذا العبء، ومع ذلك ستكون مستعدة للمشاركة بكل الوسائل اذا توافر ائتلاف وإستراتيجية متكاملة ومصممة بشكل جيد جدا".[56]

لتشهد العلاقات التركية_السعودية تقارب وتطوير التنسيق بين البلدين بشكل متنامٍ منذ وصول الملك سلمان إلى سُدَّة الحكم في يناير/كانون الثاني 2015، والزيارات المتلاحقة الثلاث التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى المملكة السعودية،ليبدي هذا التقارب أن هناك توافقًا متزايدًا فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية لاسيما ما يتعلق بالشأن السوري من حيث دعم الفصائل السورية المسلحة وتنسيق المواقف في مؤتمر فيينا فيما يتعلق برفض وجود الأسد في أي حلٍّ سياسي فيما أيَّدت تركيا ما تقوم به السعودية في اليمن فضلًا عن وجود عناصر مشتركة كالاستياء الكبير من الدور الإيراني في المنطقة.لهذا بدت الفرصة مهيأة أكثر من أي وقت مضى لتوثيق التعاون بين البلدين بالإضافة إلى دولة قطر لتشكيل محور ضاغط نحو تحقيق وجهة النظر المشتركة تجاه القضايا الإقليمية.[57]

لهذا فان دور الحليف بدا واضح المعالم في العراق و سوريا لاسيما في ظل وجود تقارب خليجي – تركي من أجل إحداث تغيير جيوبوليتيكي يقوم على أساس إعادة رسم النفوذ في المنطقة يتناسب مع طموحاتهم الإستراتيجية[58]. ان ما يدعم هذا التوجه، هو تزامن التوغل التركي مع ما أعلنته السعودية من تشكيل تحالف إسلامي عسكري جديد للحرب على الإرهاب في 15 كانون الاول/ديسمبر 2015يتكون من 34 دولة من بينهم تركياومقره في الرياض. كما أعلن وزير الخارجية السعودي نيابة عن التحالف الإسلامي عن استعداد دول التحالف لإرسال قوات مشتركة لمحاربة الإرهاب في سوريا.حيث تسعى الدول المنضوية تحت لوائه لأن تجعل منه مركزًا للثقل **Center of Gravity** الذي ترتكز عليه القدرة القتالية للقوات المسلحة السعودية؛ رغم أن تركيا تأتي في صدارة القوة العسكرية للتحالف، ففارق التسليح والتدريب يصب في صالح تركيا.[59] لهذا يرجعأن يكون التحرك التركي في العراق جاء بالتنسيق مع شركائها الإقليميين المتمثلين بدول مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية وقطر من جهة، و الحلفاء الدوليين في حلف شمال الأطلسي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تصريحات نائب الرئيس الأمريكي جون بإيدن الذي شدد على ضرورة التنسيق مع الحكومة العراقية قبل الشروع باتخاذ أية خطوات أمنية أو عسكرية على ارض العراق. وان ما زاد من عمق هذا التقارب والتنسيق بين تركيا والسعودية اعلانهما عن تأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في 29 كانون الاول/ديسمبر 2015. إذأوضح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأن مجلس التعاون الإستراتيجي يهدف

لإيجاد نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، وأنه سيكون مهتما بأمور عديدة بما فيها الأمور الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطبية، والطاقة وغيرها.[60]في حين رأى نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم ياسين أقطاي، أن تعاون بلاده مع السعودية سيثمر عن بناء "خط دفاعي" في مواجهة الحلف الروسي الإيراني، وإن توحّد قوى البلدين سيغيّر التوازن في المنطقة والعالم.[61]

ويمكن أن نلخص أهداف هذا التحالف بالآتي: إقامة منطقة عازلة في شمال العراق خارج سيطرة التحالف الروسي – الإيراني، إضعاف الدور الإيراني في العراق وسوريا،وكذلك لكي تؤمّن تركيا مصادر بديلة للطاقة بعد العقوبات الروسية ضدّها على إثر إسقاطها للطائرة الروسية التي اخترقت أجواءها في ديسمبر 2015، حيث تعد روسيا مصدرا رئيسيا لتجهيز تركيا بالطاقة. كذلك لتمهيد الطريق لإقامة مشروع استراتيجي مهم لنقل الطاقة ولاسيما الغاز الطبيعي من دول الخليج العربي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية وبذلك تقل اعتمادية أوروبا على الغاز الروسي.[62]

المحور الثالث/اثر التوغل التركي في خيارات العلاقات العراقية–التركية:

من خلال ما تقدم من معطيات حول مبررات التدخل التركي في العراق وخلفيته التاريخية لاسيما بعد 2003 وبسبب الظروف الأمنية التي تعانيها المنطقة الشمالية من العراق والتي تتفاعل مع ظروف التفاعل الإقليمي حول التدخل الروسي و تدويل الأزمة السورية، نجد أن المستفيد الأول من حالة الخلاف بين الفواعل الإقليمية والدولية هو تنظيم (داعش) الإرهابي. إذ كلما تصاعدت حالة الخلاف كلما حيدت الجهود المشتركة عن محاربة الخطر الأول الذي يهدد امن ووحدة العراق والمنطقة.[63]و قد يتقسم العراق نتيجة بفعل تصارع الفواعل الإقليمية على أرضه والتي ستتفاعل مع حالة الانقسام الموجودة بين الفواعل المحلية المؤيدة لهذا الطرف الإقليمي أو ذاك.[64]فضلاً عن ذلك قد تلجأ الولايات المتحدة إلى دعم الحشد الوطني لأبناء العشائر في شمال العراق لتشكيل ما يسمى بالحرس الوطني لخلق منطقة عازلة في شمال العراق[65].

لهذا ممكن أن تكون هناك ثلاثة خيارات حول كيفية إدارة الحكومة العراقية لأزمة التوغل التركي في العراق آخذين بالحسبان مخرجات التحرك العراقي مع الملفات المهمة الأخرى ومع الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى، وهذه الخيارات كالآتي:

الخيار الأول: التصعيد والمواجهة:

يقتضي هذا المشهد اتخاذ الحكومة العراقية لجملة من الإجراءات الحازمة لمواجهة الخرق التركي للسيادة العراقية ومن بينها قطع العلاقات الدبلوماسية ومن الممكن المواجهة العسكرية،فضلا عن دعوة أطراف إقليمية و دولية أخرى لتقديم المساعدة اللازمة كإيران وروسيا من خلال تفعيل التنسيق الرباعي وتحويله إلى شراكة إستراتيجية.

ما يدعم هذا المشهد هو المواقف والخطاب ألتصعيدي من قادة كلا البلدين، إذ أبلغت الحكومة العراقية الوفد التركي الذي زار بغداد بعد توغل القوات التركية، بان حل الأزمة الحالية مع تركيا ينحصر في سحب كل القوات التركية من الأراضي العراقية، وفي ضوء هذا أعلن الرئيس التركي في 12كانون الأول/ديسمبر 2015، انه لن يذعن للمطالب العراقية بسحب القوات التركي من المعسكر في الموصل الذي يخضع لسيطرة تنظيم (داعش)، وفي هذا السياق أعلنت الرئاسات الثلاث عند اجتماعها مع قادة الكتل السياسية بعد يوم من ذلك الإعلان رفضهم القبول أو السكوت عن "دخول قطعات عسكرية تركية الأراضي العراقية دون تفاهم أو اتفاق مسبق مع الحكومة العراقية التي من حقها استخدام كل الطرق المشروعة للدفاع عن سيادة العراق ووحدة أراضيه، ودعم الحكومة العراقية في الخطوات التي اتخذتها في هذا الصدد"[66]فضلا عن الموقف التي تبنّتهَا شخصيات سياسية وبرلمانية باللجوء إلى خيارات مفتوحة بالرد في حال عدم انسحاب القوات التركية واستهداف جميع المصالح التركية، ودعوة الحكومة إلى ضرب أية قوة عسكرية تدخل إلى البلاد، وإصدارأوامر للقوة الجوية وطيران الجيش بضرب القوات التركية في حال رفضها الخروج، وأبعد من هذا تبني موقف لا يُفرِّق بين مواجهة القوات التركية ومواجهة تنظيم (داعش) باعتبارهما "قوات احتلال"قد تستدعي الدخول في تحالف جديد مع روسيا للتدخل العسكري في العراق . وفي ضوء هذه المواقف، قامت وزارة الخارجية العراقية، بتبنَّي خطابًا دبلوماسيًّا يرفض الوجود التركي على الأراضي العراقية، مع تكثيف للاتصالات مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ورفع شكوى رسمية إلى مجلس الأمن في 12 ديسمبر/كانون الأول.[67]

إن اتخاذ العراق لمثل هذه الإجراءات التصعيدية اثر كبير على الاستقرار الداخلي العراقي؛ اخذين بنظر الاعتبار إن خطورة هذا التصعيد تأتي من تفاعل عدد من العوامل و كالآتي: العامل الأول، من طبيعة الفواعل الإقليمية التي ستشترك مع العراق (ايران وحليفتها روسيا) و

حجم قدراتها في التأثير المباشر على مسار التدخل التركي؛ وتفاعل ردود أفعال الفواعل الإقليمية الأخرى والمؤيدة لتركيا ومن بينها التحالف الإسلامي و التحالف العربي الذي قد ينشأ على غرار نظيره في اليمن؛ مواقف العراق السابقة و التي تتسم بالمعارضة للمواقف العربية المشتركة في القضايا الإقليمية الساخنة ومن بنيها: 1- موقف العراق من الإطراف المحلية في القضية السورية و الآلية التي يدعو اليها لحل المشكلة بالطرق السلمية دون التأكيد على مسألة بقاء او خروج بشار الأسد من السلطة في سوريا. 2- موقف العراق من التدخل الروسي في سوريا. 3- موقف العراق الرافض للتدخل العسكري العربي في اليمن. 4- موقف العراق من الأزمة السياسية في مملكة البحرين و دعوته إلى تحقيق إصلاحات سياسية تضمن حقوق الأغلبية في المملكة. 5- طبيعة الفهم العربي الخاطئ لمعطيات التقارب العراقي – الإيراني. 6- الخلافات السياسية مع الحكومة العراقية بسبب الخطاب الإقليمي الطائفي في وصف تطورات الأحداث و المواقف في العملية السياسية العراقية.[68]

لذلك نرى أن مخاطر المشهد الأول ستكون كارثية على العراق في حال نقل محور الصراع الإقليمي من حرب بالوكالة إلى تصفية للحسابات في معرض الساحة العراقية؛ لاسيما وان المشهد العراقي الداخلي يعاني من الهشاشة و عدم الاستقرار على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والأمنية والعسكرية. هذه العوامل ستتفاعل بسرعة مع أزمة(داعش) التي أنهكت قدرات الحكومة العراقية وخلقت مساحات تعاني من فراغ في السلطة؛ تعد هذه المساحات ساحة خصبة للتدخلات الخارجية على غرار التركي أوأكثرواكبر حجماً لذلك قد ينتج عنها انعكاسات خطيرة على وحدة الأراضي العراقية كما هو الحال في التجربة اليمنية.

الخيار الثاني: التعاون والشراكة:

يرى هذا المشهد إن هناك العديد من الأهداف والقضايا المشتركة السياسية والاقتصادية والأمنية قد تدفع إلى التعاون والتنسيق والتشارك وتجاوز هذه الأزمة.

قد يحقق هذا المشهد مكاسب للعراق من خلال استثمار الوجود العسكري التركي لمحاربة (داعش)وتكبيدها خسائر موجعة والتسريع بعملية انتزاع الأراضي منها لاسيما وان محاربة داعش تقتضي تنشيف مصادر التمويل ومن بينها قطع مصادر تهريب النفط العراقي المستولى عليه من قبل (داعش). كما سيساهم الوجود التركي في حفظ الأمن في المنطقة لحين بسط القوات العراقية للسيطرة الكاملة على محافظة الموصل والمناطق المحيطة بها. على أن يتم

ذلك بموجب اتفاق رسمي يرسم جدولاً زمنياً للتدخل التركي و تفعيل التنسيق المشترك من خلال إنشاء خلية أزمة مشتركة و قيادة عمليات مشتركة في معسكر بعشيقة.

لذلك من منطلقات الحفاظ على استقرار البيئة الإقليمية ذات التأثير المباشر على الاستقرار الداخلي للعراق؛ لهذا لابد من ادارة العلاقة مع تركيا بالشكل الذي يخدم مصالح الطرفين في ايجاد هامش الحراك الاستراتيجي المناسب وفقاً لطبيعة الظروف المحلية والخارجية (الاقليمية) الحالية وبما تشتمل عليه من تحالفات سياسية و عسكرية متضادة. و هنا نتساءل ما هي الآثار المترتبة على التعاون العراقي – التركي على الإستراتيجية العراقية المحتملة تجاه سياسة الأحلاف في المنطقة؟ و يرتبط هذا السؤال بعملية تحديد الأولويات الإستراتيجية للعراق في المرحلة الراهنة و التي تتلخص بالآتي: محاربة (داعش) وتحرير الأراضي العراقية منه، والقضاء عليه تماماً. ولتحقيق هذا الهدف يحتاج العراق الى تضافر جميع الجهود الإقليمية والدولية لدعم جهوده الوطنية في محاربة الإرهاب. أي ضرورة توحيد الرؤى وتنسيق السياسات من اجل محاربة الإرهاب و التوصل إلى حل سياسي في سوريا على الرغم من حالة الخلاف حول الأهداف المنشودة من الأطراف المشاركة في التحالفات الدولية الناشطة على الساحة الإقليمية كما هو الحال للخلاف الموجود بين أعضاء التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.[69]

وهذا ما يعطي فرص للعراق، إذ يمتاز الأخير بالقدرة على التلاقي مع روسيا و الولايات المتحدة في الوقت ذاته إلا إن هذا لا يعني إهمال حقيقة الحاجة للتقارب أكثر مع احدهما وفقاً للضرورة الإستراتيجية. إن إدارة الأزمة الحالية تتطلب التحلي بالصبر والحكمة وحساب جميع المتغيرات قبل الإقدام على أي خيار إستراتيجي. اذ تشهد المنطقة اليوم مرحلة استقطاب وتمحور إقليمي–دولي، وليس من مصلحة العراق إن يحصر نفسه في زاوية استقطاب واحدة قد تكلفه وحدة أراضيه. التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب الذي شكلته السعودية ما هو إلا مؤشر لحالة الاستقطاب التي تمر بها المنطقة. إذ تمكنت السعودية من خطف هذه المبادرة على الرغم من إن العراق هو المتضرر الأكبر من الإرهاب منذ 2003. على الحكومة العراقية أن تهيئ الساحة السياسية العراقية قبل الشروع بعملية الاستقطاب الإقليمي. إن هدفنا الأول هو محاربة (داعش) والتخلص منه بالشكل الذي يحافظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه. الأمر الذي يحول دون استبدال (داعش) بخطر

آخر يهدد الأمن القومي العراقي. مصلحتنا في التقارب مع تركيا و العمل على إنهاء حالة الخلاف القائمة بين البلدين بسبب التوغل الأخير للقوات التركية، لاسيما مع بروز مؤشرات تدعو للتعاون الدولي حول الأهداف المشتركة منها: التوصل الى اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية لمحاربة الإرهاب في العراق و سوريا عبر تقاسم الأدوار و الكلف؛ وإعلان وزارة الخارجية التركية في بيانها الصحفي المرقم 313، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2015، بالتزامها بدورها ضمن التحالف الدولي ضد (داعش) الإرهابي، كما أعربت عن استعدادها للتعاون مع العراق على توثيق تنسيق الجهود المشتركة بهذا الصدد؛ وما يدعم هذاالاستجابة التي أبدتها الحكومة التركية من خلال الانسحاب الجزئي من معسكر بعشيقة والتي أسمته الحكومة العراقية بإعادة الانتشار للقوات التركية التي ما زالت داخل الأراضي العراقية بالقرب من الحدود المشتركة. إجماع الدول العربية على تعزيز العمل المشترك في سبيل التصدي للمخاطر المشتركة ومن ضمنها الإرهاب فضلاً عن التنديد للتوغل التركي وفقاً للقرار 7898 الذي أصدره المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية أثناء الجلسة الطارئة التي عقدت في القاهرة في 24 كانون الاول 2015[70]؛ وصدور قرار مجلس الأمن المرقم 2254 (2015) والذي يدعو جميع الأطراف في سوريا للتوصل الى حل سياسي يفضي الى تشكيل حكومة انتقالية لتعزيز السلام والحفاظ على وحدة الاراضي في سوريا.[71] وما لهذا القرار من انعكاسات على المصالح العراقية والتركية المشتركة.

فضلا عن ذلك، يمكن إسناد هذا المشهد بشواهد الفعل التعاوني والعوامل المساعد له ومن أهمها العامل الاقتصادي. حيث تتسم هذه العلاقات بالتوسع المطرد وفي جميع القطاعات على الرغم من حالة التوتر السياسي التي قد تشهدها العلاقات السياسية بين البلدين. بهذا الصدد، ذكر تقرير Finnish–Swiss الاقتصادي إلىإن الاستثمارات التركية تتراوح ما بين 75% إلى 80% من الاستثمارات الأجنبية في العراق في مجالات البنى التحتية.[72] اما فيما يخص التجارة البينية وصلت قيمة الصادرات التركية إلى العراق 11,9 مليار دولار، ليكون العراق بذلك ثاني اكبر سوق مستهلك للبضائع التركية.[73] و أدناه جدول بالتبادل التجاري العراقي – التركي(مليار دولار):

(جدول بالتبادل التجاري العراقي – التركي(مليار دولار

	2010	2014	لغاية تشرين الأول 2015	الإجمالي
الصادراتالعراقية	7,645	268544	249449.588	
قيمة الاستيراد	6,042	10,887826	7,286182.037	120505370.872

Foreign Trade Yearbook 2014, Turkish Statistical Institute, http://www.turkstat.gov.tr/PreTabloArama.do?metod=search&araType=vt- FOREIGN DIRECT INVESTMENTS IN TURKEY 2013, Ministry of Economy.- What the Figures Says, 2015, Turkish Statistical Institute.

غير أن أزمة (داعش) قد ألقت بظلالها على هذه العلاقات حيث تراجع تصنيف العراق إلى ثالث اكبر شريك تجارى لتركيا خلف المملكة المتحدة؛ إذانخفضت قيمة التبادل التجاري مع العراق بنسبة 21% نتيجة التدهور الأوضاعالأمنيةفي شمال العراق.[74]

فضلا عما تقدم، فان ما يدعم هذا المشهد ان تركيا تعتمد على المصادر الخارجية في تجهيز 95% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي والنفط الأمر الذي يعد عامل للقوة الدافعة لتعميق العلاقات مع العراق. وبموجب الاتفاق الذي وقعه وزير الطاقة التركي تانريلدز و وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي في 2015، اتفق الطرفان على زيادة كمية النفط المصدرة عبر خط الأنابيب (كركوك – جيهان) لتصل إلى 450,000–550 ألف برميل يوميا منذ آذار 2013، والتي تبلغ حاليا 375 ألف برميل يوميا. كما طرح الوفدان إنشاء مشروع استراتيجي لبناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي و الذي توقفت المباحثات بشأنه منذ 2009. نرى أن لهذا المشروع بعداً تكاملياً مع طموحات تركيا في بناء شبكة من أنابيب نقل الطاقة يكون مركزها في تركيا لنقل الطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسطإلىأوروبا.لذلك نعتقد إن العلاقات الاقتصادية مع تركيا ستستمر في التقدم على الرغم من حالة التوتر التي تعاني منها العلاقات السياسية وذلك بسبب الدور المهم الذي تلعبه تركيا في القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط و في تنسيق السياسات المشتركة وتوجيهها في العالم الإسلامي[75]؛ إلاأن حالة التقدم في هذه العلاقات قد لا تعني بالضرورة التوافق مع تركيا في مشروعها لنقل الغاز الطبيعي من الشرق الأوسطلأوروبا والذي تعمل على تحقيقه بالتعاون مع قطر والذي سيهدد المصالح الروسية بصورة مباشرة، الأمر الذي قد يدفع روسيا نحو تدخل اكبر في المنطقة لمنع هكذا مشاريع كما هو الحال لردود أفعالها السابقة على سبيل المثال تدخلها في جورجيا عام 2008 لتقويض مشروع خط نابوكو مما أدى تدخلها هذا الى استقطاع اجزاء من جورجيا (ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية)، و تدخلها في اوكرانيا عام 2013 وللأسباب ذاتها.

الخيار الثالث/ قبول الأمر الواقع:

ينطلق هذا المشهد من فرضية مفادها، بأن العراق سيقبل التدخل التركي في شمال العراق كأمر واقع لا يمكن تغييره على الأقل في الأمد القريب، إذ لا توجد لدى العراق القدرات و

الإمكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية القادرة على إجبار أو إقناع تركيا من تغيير الأوضاع لصالحه.

فسياسياً، هناك القاعدة الحاكمة بان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وان هذه الأخيرة تعاني من عدم وجود رؤية موحدة للمواقف السياسية الداخلية، إذ يعاني العراق ومنذ عام 2003 إلى عدم توافق سياسي نتيجة تباين الأهداف وتضارب المصالح بين الكتل و الأحزاب السياسية مما انعكس بالضرورة على عدم بلورة سياسة خارجية عراقية موحدة إزاء الأهداف والقضايا المختلفة.[76] وهذا ما انطبق على التدخل التركي الأخير إذ تباينت ردود الأفعال الداخلية بين رافض ومؤيد ومبرر لها، إذ أشار تصريح متحدث إقليم حكومة كردستان (سفين دزيبي) إن تركيا أقدمت على إرسال خبراء ومدربين فضلاً عن مستلزمات عسكرية إلى ناحية بعشيقة التابعة لمحافظة نينوى، لتوسيع قاعدتها في هذه المنطقة، والتي تعتبر الثالثة بعد قاعدتي سوران و قلاجولان المخصصتين لتدريب قوات البيشمركة.[77] وهذا ما تنافى مع التصريحات الرسمية للحكومة العراقية التي تؤكد على إن "دخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية يعتبر انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخرقاً لحرمة الأراضي العراقية وسيادة الدولة العراقية".[78]

أما عسكرياً، فان القوات العسكرية و الأمنية العراقية منشغلة في الوقت الحاضر في محاربة تنظيم (داعش) لاستعادة الأراضي منه، مما لا يتيح لها المجال من فتح جبهة جديدة. كذلك تفتقد هذه القوات في الوقت الحاضر للقدرة العسكرية المتكاملة والمؤثرة ليس خارجياً فحسب، بل وعلى مستوى الداخل، فلا تزال قدراته محدودة وتحت إعادة الهيكلة والتدريب والتسليح لاسيما بعد انكسارها في 10حزيران 2014 أمام تنظيم (داعش) مما يفقدها القدرة على مواجهة هكذا قوة إقليمية رئيسة في المنطقة، مما يجعل الخيار العسكري غير متاح، سواء في الاستخدام أو التهديد. وهذا يتفق مع ما أدلى بها وزير الدفاع العراقي في مؤتمر صحفي في 6 كانون الأول 2015، مؤكداً على إن المنطقة التي توغلت بها القوات التركية تقع خارج نطاق سيطرة الجيش العراقي، مع التأكيد على عدم قدرة المؤسسة العسكرية العراقية من فرض وجودها هناك.

وعلى المستوى الاقتصادي، ومن خلال الجدول السابق، فإن العراق ليس في حالة اعتماد اقتصادي متبادل مع تركيا، و إنما اتجاه هذه العلاقة من جانب واحد، مما يفقد العراق القدرة

على التأثير والضغط على الجانب التركي لتغيير مواقفه وسياساته تجاه العراق، من خلال التلويح بأدواته الاقتصادية، فضلاً على دخول العلاقات التركية _الخليجية في طور التحالف الاستراتيجي قد يدفع بأن تكون هذه الدول البديل المناسب لحصول تركيا على النفط والغاز بعيداً عن العراق، فضلاً عما تمتلكه تركيا من أدوات ضاغطة تتعلق بمسألة حصص العراق من المياه و إقامة السدود على روافده.

علاوة عما تفرضه الولايات المتحدة الأميركية التي تعد تركيا جزءاً رئيساً و مهماً من التحالف الدولي، و إن ما تقوم به يعد وبشكل رئيس جزءاً لا غنى عنه من إستراتيجية ذلك التحالف. فضلاً عن الأدوار التي قد يناط بها من قبل التحالف الإسلامي بان ما تقوم به يعد أساس لمحاربة الإرهاب. وما يشكل ذلك من ضغط محلي و إقليمي و دولي يدفع العراق للقبول بالأمر الواقع كما هو دون تتغير.

لذا و بسبب هذه الهشاشة والضعف العسكري والاقتصادي كان من السهل على تركيا أن تفرض على العراق سياسة الأمر الواقع لاسيما مع عدم بعض الآراء التي ترى بأن التدخل التركي جاء بالتنسيق مع الولايات المتحدة و حلفائها في الناتو. من زاوية التحليل هذه، نؤكد على الرأي المطروح في المشهد الثاني الذي يوصي بخلق مسارات تعاون وثيقة و وطيدة ليس فقط مع تركيا بل مع أطراف إقليمية أخرى مثل السعودية دون إهمال العلاقات المتقدمة مع إيران، لضمان تحاشي السيناريوهات السلبية المحتملة الوقوع نتيجة للتدخل الإقليمي في الساحة العراقية.

الخاتمة:

لقد انطلقت تركيا من خلال توغلها العسكري في العراق من ضرورات إستراتيجية نابعة من مفهوم توازنات القوى واعادة رسم النفوذ في المنطقة، ودفاعا عن امنها القومي من خلال الوقوف بوجه تهديدات (داعش) ومحاربته، فضلا عن الوقوف بوجه حزب العمال الكردستاني ومنع تمدد اذرعه ونفوذه في العراق وسوريا. فضلا عما يمثله هذا التوغل في سياق التنافس التركي–الروسي لاسيما بعد تدخل الأخيرة في سوريا وما يمثله من خطر متعاظم على المصالح والأهداف التركية، والخوف من امتداد هذا النفوذ الروسي الى العراق لاسيما من خلال تفعيل التنسيق الرباعي وما يؤدي إليه من خسارة تركية لنفوذهالصالح النفوذ الروسي لاسيما في محورها وتحالفها مع إيران. التي دخلت هذه الأخيرةأيضا في تنافس استراتيجي مع تركيا في

العراق، فهذا التدخل قد يتيح لتركيا دورا ما لتصحيح الخلل الذي يرجح الكفة الإيرانية في العراق على حسابها، وخلق توازن قوى قادر على منع تهديد دورها ومصالحها من خلال استثمار العمق الحيوي لها الذي تمثله بعض الأطراف في المعادلة السياسية العراقية، فضلا عما يربطها بحكومة إقليم كردستان من شراكة إستراتيجية في المجالين الأمني والاقتصادي.

علاوة عما يمثله هذا التدخل من امتداد للإستراتيجية الأميركية لمحاربة (داعش)، فتركيا تمثل الخيار المناسب على ارض الواقع من أعضاء التحالف الدولي في تطبيق إستراتيجية هذا التحالف سواء من خلال قربها الجغرافي وعلاقاتها الثقافية والتاريخية مع دول المنطقة لاسيما العراق وسوريا، او ما توفره من قواعد وتسهيلات ودعم لوجستي لأعضاء التحالف، فضلا عما تمثله تركيا من لاعب وكيل يؤدي ادوار محددة.

كما لا يمكن استبعاد العلاقات التركية–السعودية في هذا الإطار، لاسيما بعد تطور هذه العلاقات وتنسيقها في اتجاهين: الأول في إطار التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنة السعودية لمحاربة الإرهاب. والآخرإنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين الدولتين لجميع القضايا الحيوية، ليمثل نقطة انطلاق جديدة في رسم وإيجاد النفوذ في المنطقة وبما يحقق مصالحهما.

وفي ضوء ما تقدم من معطيات، سواء بفرصها أو بتهديداتها، ينبغي أن تتجه الإستراتيجية العراقية وكضرورة حيوية إلى التعاون مع تركيا يفرضها الجوار الجغرافي، والعمل على تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة (داعش)، وضمان أمن واستقرار المنطقة الشمالية للعراق، وتجنب أن يكون العراق ساحة للصراعات الإقليمية والدولية والتي قد تؤدي إلى تقسيمه، فضلا إن هذا التعاون قد يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للحوار والتعاون مع الأطراف المحلية والإقليمية القريبة من تركيا.لهذا لا بد من التوصل إلى اتفاق رسمي مع تركيا حول شروط وطبيعة التدخل في الأراضي العراقية، في حال وجود أي خطر يهدد الأمن الإقليمي أو الوطني لكلا البلدين.

Abstract:
The incursion of the Turkish army in northern Iraq at the beginning of December 2015, has initiated a huge wave of popular outrage in the Iraqi street. The marching masses has condemned Turkey's military presence on the Iraqi territories whereby number of Turkish troops crossed the Iraqi borders along with (25) tanks headed to the camp of Ba'shiqah near Mosul Governorate, 110 kilometer apart from the borders. The Turkish official position manifested that this move was part of a joint plan to combat Daesh in Mosul through the training and arming the fighters of the national mobilization of volunteers from the sons of Iraqi tribes in Mosul governorate and the surrounding regions. The

Turkish incursion comes into a very delicate era to the Iraqi government due to series of successive crises which affect the internal stability of Iraq. Furthermore, This unilateral attitude has opened a new political front-line to the Iraqi government, in two dimensions: first, bearing the Turkish government the burden of bad signs of regional interaction. Second, this incursion has raised tremendous inquiries about the ability of the Iraqi government to manage both the local and regional crises since domestic and foreign environments are strongly affected each other. Also has stepped up many local actors affecting its dialect towards the government refuses any military presence on the Iraqi soil and some of them threatened to use force against the Turkish forces as well as any other forces no matter of their nationality aspiring to enter the Iraqi territories. One would say that Turkey by this attitude has acted on behalf of others due to the outcomes of regional competition over Iraq and Syria. Thus, this study aims to analyze whether the Turkish incursion is the result of some proceeded actions on the regional stage, and how this act will affect the regional environment and per sia the Iraqi attitudes towards the regional interactions.

المصادر:

[*] تدريسي في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

[**] سكرتير ثاني في وزارة الخارجية العراقية

[1] هنري ج. باركي: العراق وجيرانه، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، تقرير خاص، معهد السلام الاميركي، واشنطن، رقم (141)، يوليو/تموز 2005 ص 3

[2] إبراهيم خليل احمد: تركيا بين حزبي العمال الكردستاني وقوات المطرقة، في كتاب، القضية الكردية وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1994 ص 143 ينظر كذلك: احمد نوري النعيمي: العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، دار زهران، عمان، 2010 ص 48

[3] جلال عبد الله معوض: تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(160)، 1992 ص 146

[4] Can Kasapoglu and SonerCagaptay, Turkey's Military Presence In Iraq: A Complex Strategic Deterrent, The Washington Institute For Near East Policy, December 22, 2015. Policy watch 2538. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkeys-military-presence-in-iraq-a-complex-strategic-deterrent

[5] سرى هاشم محمد: العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة جامعة ذي قار، ع(1)، م(5)، حزيران 2009 ص 123

[6] Can Kasapoglu and SonerCagaptay: op, cit

[7] رائد الحامد :تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، 27 ديسمبر 2015، عن شبكة المعلومات الدولية، http://studies.aljazeera.net/reports/2015/12/201512271231350211 9.htm

[8] رشاد الشلاه: المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا، عن شبكة المعلومات الدولية http://gilgamish.org/printarticle.php?id=10898

[9] HasanTurunc, Turkey and the Kurds: politics and military action, Open Democracy, 27 February 2008. https://www.opendemocracy.net/article/democracy_power/future_turkey/kurdish_question

[10] ZulfikarDogan, Iraq, "Turkey Strengthen Energy Relationship", Al-monitor, 23 January 2015. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/turkey-iraq-new-era-spring-with-baghdad.html#

[11] من أبرز نتائج الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء، حيدر العبادي إلى أنقرة أواخر العام 2014.واستجابة لطلب رئيس الوزراء العراق لتدريب قوات البشمركة التي تقوم بأعمال قتالية على الأرض بدعم جوي من التحالف الدولي ضد الإرهاب، تم تأسيس معسكر "دوبردان" قرب ناحية بعشيقة في مارس/آذار 2015 لبدء برنامج التدريب التركي للمتطوعين، الذي بلغ عدد المسجلين فيه أكثر من 2000 متطوع. ولا يحمل المعسكر صفة عسكرية على صلة بالعمليات القتالية. فيما يقوم حوالي عشرين دولة بتدريب القوات العراقية والبشمركة الكردية ومقاتلي العشائر ، من بينها: الولايات المتحدة وألمانيا وكندا والأردن وغيرها، بالإضافة إلى تركيا التي درَّبت أكثر من "ألفي عراقي من الحشد الوطني في الموصل". ينظر: اود أوغلو: من يثير قضية جنودنا يسعى لصرف الأنظار عن وجوده العسكري في العراق، وكالة الأناضول، 11 ديسمبر/كانون الأول 2015،http://aa.com.tr/ar/

[12] نفت الولايات المتحدة الأميركية علمها المسبق بتحرك هذه القوات او التنسيق معها، على الرغم من تأكيدها على عضوية تركيا وجهودها ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش)

[13] ينظر مذكرة التفاهم الموقعة بين وزير الخارجية العراقي الاسبق طارق عزيز و ووزير خارجية جمهورية تركيا التر تركمان في آذار 1983: أرشيف وزارة الخارجية العراقية.

[14] ZulfikarDogan: op,cit

[15] حول ستخدام القوة العسكرية والحرب على الارهاب عبر الحدود الوطنية، راجع المصدر:

- Michael N. Schmitt, Counter Terrorism and the use of force in international law. The George C. Marshall European Center for Security Studies. Marshall Papers N.5. ISBN1-930831-08-0

[16] لقد خضع مبدأ *النوايا النبيلة* في التدخل العسكري الخارجي للجدل السياسي والأكاديمي على المستوى الدولي ولعقود وقد برزت عدد من التيارات بهذا الصدد: الأول الذي يدفع باتجاه تفعيل النوايا النبيلة بوصفها ذريعة للتدخل العسكري الخارجي في العلاقات الدولية، ومن ابرز منظري هذا التيار المفكر الأمريكي ليو شتراوس الذي استند على مبادئه المحافظون الجدد في تبرير حربهم على العراق عام 2003. التيار الثاني الذي يرفض اتخاذ القوة العسكرية بصورة منفردة كوسيلة للتفاعل مع الدول الأخرى تحت أي مبرر أو مسوغ إن لم يكن هذا التدخل شرعياً. ويقصد بالشرعية هنا أن يكون هذا الفعل أو التحرك العسكري محدداً بقرار أممي صادر من المنظمة الدولية المعنية ويقصد بها هنا الأمم المتحدة. ومن أهم منظري هذا التيار المفكر الأمريكي جون رولز في كتابه "قانون الشعوب" والايطالي سيباستيانو مافيتوني و شاديا دروري. ينظر في ذلك:

Drury, Shadia (2004), *"Terror and Civilization: Christianity, Politics, and the Western Psyche"*, Palgrave Macmillan.

- _____ , *2005, "The Political Ideas of Leo Strauss, Updated Edition With a New Introduction By the Author"*, second edition, Palgrave Macmillan.

- H. Eugene Cline, John Rawls' Law of Peoples: Some of the Important Themes and Issues Raised, Essays in Philosophy A Biannual Journal Vol. 3, Special Issue 3 Rawls' "Law of Peoples" and International Terrorism, April 2002,pp1-12. http://commons.pacificu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1031&context=eip

- MaffettoneSebastiano, 2010, *Rawls: An Introduction*, first edition, Cambridge: Polity Press.

- _____, Francesca Maria Corrao, 2014, "Arab Minorities: Liberalism, and Multiculturalism". In: Will Kymlicka and Eva Pföstl, "*Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*", Published to Oxford Scholarship Online: April 2014.

- Rawls, John, 2000, *"The Law of Peoples: With the Idea of Public Reason Revisited"*, Harvard University Press.

_____, 1993, Law Of Peoples, Critical Inquiry, Vol.20, No. 1, 36-68.

[17] راجع الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa

[18] Can Kasapoglu and SonerCagaptay: op, cit

[19] مالك مفتي، الجراة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دراسات عالمية عدد 27، ص 17.

[20] رائد الحامد: مصدر سابق ذكره

[21] Kamal Karisci, "A big deal to Ankara". BROOKINGS.EDU. July 30, 2015.

[22] سرى هاشم محمد: مصدر سابق ذكره ص 126

[23] في الوقت الحاضر،لدى تركيا ما يقرب من 3000 جندي في العراق. اذ يتمحور وجود تركيا الحالي في شمال العراق حول تشكيلة مدرعة مدعَمة بحجم كتيبة في مطار بامرني في منطقة حكومة إقليم كردستان. وتتمركز كتيبة مغاوير في قرية "كانيماسي" تتمثل مهمتها المتعلقة بأمن الحدود بمنع توغل «حزب العمال الكردستاني».فضلا عن ذلك، فإن بروز تنظيم (داعش) قد دفع تركيا إلى نشر قواتها ضمن نطاق أكثر عمقاً داخل شمال العراق. ففي ربيع عام 2015،أرسلت أنقرة جنوداً إلى ناحية بعشيقة بالقرب من الموصل وخارج

المناطق الخاضعة لسيطرة «حكومة إقليم كردستان»،وذلك بهدف تدريب العرب والأكراد على محاربة تنظيم (داعش). ينظر:Can Kasapoglu and SonerCagaptay: op, cit

[24]Can Kasapoglu and SonerCagaptay: op, cit

[25] هنري ج. باركي: مصدر سابق ذكره ص 3

[26]SonerCagaptay and Tyler Evans, TURKEY'S CHANGING RELATIONS WITH IRAQ: Kurdistan Up, Baghdad Down, The Washington Institute For Near East Policy, Policy Focus 122,October 2012 p3. So see:
Dodge, T., State and society in Iraq ten years after regime change: the rise of a new authoritarianism, International Affairs 89: 2. The Royal Institute of International Affairs. UK,2013 p5.

[27]HasanTurunc: OP,cit

[28]سرى هاشم محمد: مصدر سابق ذكره ص 126

[29]CenGiz, Op,cit

[30]Max Fisher, "Putin's Military Intervention in Syria, Explained", 30 September 2015, http://www.vox.com/2015/9/24/9392543/russia-syria-putin
see also: Max Fisher, The four reasons Russia won't give up Syria, no matter what Obama does, The Washington Post, 5 September, https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2013/09/05/the-four-reasons-russia-wont-give-up-syria-no-matter-what-obama-does/.

[31]Quoted from: Tim Lister, The reasons of Russian intervention in Syria, CNN.com. 1/10/2015.

[32]NikolayKozhanov, "Russia's Military Intervention in Syria Makes it a Key Regional Player", Carnegie Moscow Center, 1 October 2015, http://carnegie.ru/2015/10/01/russia-s-military-intervention-in-syria-makes-it-key-regional-player/iinm.

[33] محمود سمير الرنتيسي: خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الاقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/12/201512131144192326697.html

[34] عماد يوسف قدورة: مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية، المراجعات والاتجاهات، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2015 ص 17

[35] سونر جاغاياتاي: أصدقاء تركيا القدماء من جديد، معهد واشنطن للشرق الادنى، 30 كانون الاول/ديسمبر 2015 عن شبكة المعلومات الدولية
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-new-old-friends

[36] عباس فاضل و عبد الحميد الموساوي، "التفاهم الإستراتيجي الروسي – الايراني وإنعكاساته الإقليمية" 145 – 185. في: عبد الحميد الموساوي، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب آسيا، 2013، بغداد: دارالكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

[37]اتفاق روسي–سوري–عراقي–إيراني على إنشاء مركز معلوماتي في بغداد لمحاربة "داعش"، روسيا اليوم، 26 من سبتمبر/أيلول 2015 ، https://goo.gl/Ey6vco

[38] Can Kasapoglu and SonerCagaptay: op, cit

[39]Natasha Bertrand, "Turkey is setting Up Cards For a Dangerous New Game With Russia and The Winner Could be ISIS". Businessinsider.com. December 9, 2015.

[40]سونرجاغايتاي: مصدر سابق ذكره

[41]Patrick Martin, "IRAQ AFTER RUSSIAN INTERVENTION IN SYRIA", 7 October 2015, ISW, p2. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/IraqSceneSetter%20final.pdf.
See also: Loveday Morris, Iraqi prime minister says he would 'welcome' Russian airstrikes in Iraq, The Washington Post, 1 October 2015. https://www.washingtonpost.com/world/iraqi-prime-minister-says-he-would-welcome-russian-airstrikes/2015/10/01/4177cf3c-684b-11e5-8325-a42b5a459b1e_story.html

[42]Elijah J. Magnier, Is Edogan's Mosul Escapade Blackmail for Another Qatar-Turkey Ppipeline?. www.moonofalabama.org, December 7, 2015.

[43] عماد يوسف قدورة: مصدر سابق ذكره ص 12

[44]MahjoobZwery's comment on Aljazeera.net: Russian Intervention in Syria for the sake of? A survey of a cluster of Arab specialists about Syrian crisis, 6 October 2015.

[45]لمزيد من المعلومات حول طروحات برنارد لويس على خطورة الصراع الطائفي في الشرق الأوسط، الإطلاع على:
Bernard Lewis, 2011, *"The End Of Modern History In The Middle East"*, USA: Hoover Institution Press.

[46] ياسر عبد الحسين:*الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق و إدارة التوحش*، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015 ص 168–169.

[47] شريفة فاضل: الدور التركي واستراتيجية الامن القومي العربي 2011–2012، دراسات سياسية، مركز الدبلوماسية، 7يناير 2015 ص 17

[48]TylorDurden, "Iraq May Seek Direct Military Intervention From Russia To Expel Turkish Troops". www.zerohedge.com. December 6, 2015.

[49] Charles Glass, "To Stop ISIS, Outside Powers Must End Their Proxy Wars In Syria". www.theinterpret.com. November 19, 2015. https://theintercept.com/2015/11/19/outside-powers-must-end-proxy-wars-in-syria. accessed on 12December 2015.

[50]CengizCandar, Are Turkey and Iran Reviving A 16th Century Conflict?. www.almonitor.com, December 10, 2015.

[51]Weissbach,Muriel Mirak and Jamal Wachim, 2014, *The Gathering of Strategic Minds Between United States of America and Turkey* {Ijtimah al-oa'kolalstratigiyah}, first edition, Beirut: The All Print Distributors and Publisher, p200.

[52] عمار مرعي الحسن: *التنافس التركي– الايراني على العراق بعد 2003*، الطبعة الاولى، بغداد: دار الكتب العلمية،2014ص 141. ينظر كذلك: ايمان داني: الدور التركي الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014

[53]تعددت الطروحات من الكتاب الأتراك لتحليل دوافع التوغل التركي في العراق ومن بينهم MetinGurcan، Murat Yetkin و غيرهم من المتخصصين بالشأن العراقي.

[54]SemihIdiz, "Why Is Turkey Stirring the Iraqi Cauldron". Al-monitor.com. December 8, 2015.

[55] عماد يوسف قدورة: مصدر سابق ذكره ص 3

[56] نقلا عن المصدر نفسه ص 11

[57] محمود سمير الرنتيسي: مصدر سايق ذكره

[58]Elijah J. Magnier, Is Edogan's Mosul Escapade Blackmail for Another Qatar-Turkey Ppipeline?. www.moonofalabama.org, December 7, 2015.

[59]ظافر محمد العجمي :التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية، مركز الجزيزر للدراسات، 28ديسمبر 2015، عن شبكة المعلومات الدولية http://studies.aljazeera.net/reports/2015/12/201512278465786886.htm

[60] اتفاق سعودي تركي لتشكيل مجلس استراتيجي، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/12/29

[61] هل سيؤثّر التحالف التركي السعودي على توازن القوى في المنطقة العربية؟ عن شبكة المعلومات الدولية

http://www.turkarab.net/n

[62] لقمان عمر محمود النعيمي: تركيا في الإستراتيجية الأميركية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات الاميركية بعد الحرب الباردة 1991–2007، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة دراسات اقليمية، عدد 22، 2009ص 147.

[63]SerkanDemirtas, "Only ISIS Wins In Turky's Crises With Russia and Iraq". Daily-News, Hurriyetdailynews.com. December 13, 2015.

[64]د. عبد الحسين شعبان، الأزمة العراقية و السيناريوهات المحتملة، الجزيرة.نت، 28 تشرين الأول 2015.

[65]جاسم ألشمري، الحرس الوطني: الآمال والعقبات، الجزيرة.نت، 8 شباط 2015.

[66]لرئاسات الثلاث في العراق: لا يمكن السكوت على توغل القوات التركية، وكالة أنباء فارس، 13 ديسمبر/كانون الأول 2015(نقلًا عن بيان رئاسة جمهورية العراق)، http://ar.farsnews.com/middle_east/news/13940922000247

[67]رائد الحامد: مصدر سابق ذكره

[68]Bassam,Tibi, 2012,*"Islam and Islamism"*, Yale University Press, 107.

[69]Abbas Kadhim, LuayAlkhateeb, "How to work With Russia In Syria", Foreign Affairs, 18 October 2015. https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-10-18/how-work-russia-syria

[70]القرار المرقم 7879 في 24 كانون الاول 2015 للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، للإطلاعينظر:

http://www.lasportal.org/ar/news/Documents/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%2024%2012%202015.pdf

[71]Security Council Meeting coverage, SC/12171, "Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks". 18 December 2015.

[72]Christina Bache Fidan, Turkey: The Kurdistan Region's Largest Trading Partner, Invest In Group, 26 february 2015. http://investingroup.org/analysis/195/turkey-the-kurdistan-regions-largest-trading-partner-kurdistan/

[73]عقيل سعيد محفوظ:*السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية و التغيير*، بيروت: المركز العربي للبحث والدراسات السياسية،2012ص 323.

[74]Oxford Business Group, Turkey: Investing in Iraq, 7 September 2012, http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/turkey-investing-iraq). see also:
-Mohammed JaafarDawood, Trade Exchange with Turkey Declines in 2015, 5 October 2015. http://www.iraqtradelinknews.com/2015/10/iraqi-turkish-trade-exchange-declines.html

[75]Graham E. Fuller: *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State In The Muslim World*, United States Institute Of Peace Process,2007, p 146.

[76]ينظر:

- Dodge, Toby: Iraq's Future: The Aftermath Of Regime Change, Adelphi Paper 372, Routledge For The International Institute For Strategic Studies, UK,2005,p 34.

– منعم العمار، 2009، هل يمكن للديمقراطية أن تكون طريق لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهرين، عدد 18، إصدار 1، 1–18.

– إبراهيم البيضاني، 2014، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أو ضرورة امريكية، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، آذار، عدد 9 (عدد خاص)، 28–39.

[77] توضيح من الناطق الرسمي باسم حكومة إقليم كوردستان بخصوص الجيش التركي، عن شبكة المعلومات الدولية http://xebercom.com/2015/12/

[78]نقلا عن المصدر نفسه.